

البيئة تهمنا جميعا

ضرورة لتمكينها من اتخاذ تلك التدابير.

فعلى سبيل المثال، في مجال اتخاذ التدابير الوقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى، وللتخفيف من أثاره الضارة، هناك الالتزام بضرورة الأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية، إلى الحد الممكن عمليا في جميع السياسات والإجراءات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد برامج وطنية وخطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية والموارد المائية والزراعية، وحماية الأحرش وإنعاش المناطق المتضررة بالجفاف والتصحر، كذلك العمل والتعاون في مجال إجراء البحوث العلمية والتقنية الرامية إلى زيادة الفهم وتخفيض أو إزالة الشكوك التي مازالت تحوم حول أسباب وأثار ومدى وتوقيت تغير المناخ بالإضافة إلى برامج التدريب والتوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ وتشجيع المشاركة من قبل أفراد المجتمع.

ومما لاشك فيه أن تغير المناخ هو أحد الاعتبارات البيئية التي تحظى بالاهتمام على المستوى العالمي، وعلى المستوى المحلي يجب أن تحظى بقية الاعتبارات البيئية كتلوث الهواء والجوى وتلوث المياه والتخلص من الفضلات والنفايات الصلبة والساكنة، خصوصا تلك التي تتميز بأضرارها الفادحة كالمواد الكيماوية والسامة، وحماية الكائنات الحية من نباتات وحيوانات، يجب أن تحظى بالاهتمام الكافي من جميع أفراد المجتمع وأن يترجم ذلك إلى سلوك طبيعي لكل فرد، وتحظى بالرعاية والدعم المستمرين من المؤسسات القائمة سواء أكانت تشريعية أو تنفيذية للجهود المبذولة في سبيل حماية البيئة وخاصة ما يتعلق منها بالمركز الفني لحماية البيئة، وأن يكون شعار الجميع هو شعار " البيئة تهمنا جميعا " لأن البيئة ببساطة تعنى ((حياتنا)) .

أمين لجنة التحرير

يشكل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر الشغل الشاغل في البلدان النامية . كما يشكل النمط الاقتصادي الاجتماعي الذي حققته البلدان المتقدمة النموذج المثالي، الذي ترنو إليه بإعجاب معظم البلدان النامية وتسعى جاهدة للوصول إليه، إلا أن ما تجدر ملاحظته هنا هو انه بالرغم مما تحقق للبلدان المتقدمة من ازدهار اقتصادي واجتماعي فقد تم ذلك على حساب عدة اعتبارات منها الاعتبارات البيئية حيث أصبحت البيئة العامة (الهواء والماء والأرض) وأماكن العمل، بل وحتى المساكن في العديد من الدول على درجة من التلوث تهدد بأوخم الأضرار، وخاصة الصحية منها .

يعود هذا بالدرجة الأولى إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج وأساليب المعيشة السائدة والأساليب المتبعة في إنتاج الطاقة واستخدامها، وفي الصناعة والنقل وما إلى ذلك، دون اعتبار يذكر لحماية البيئة . بل وفي كثير من الأحيان دون اعتبار على الإطلاق .

وبالرغم من حدوث بعض التحسن البيئي في بعض البلدان المتقدمة غير أن تدهور البيئة مازال مستمرا في معظم بلدان العالم، كما أن السعي المحموم من قبل البلدان النامية لتقليد الأنماط الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة سيؤدي إلى المزيد من التدهور البيئي، خاصة في ظل التكاليف الباهظة المرتبطة في العادة بإجراءات حماية البيئة، ومحدودية الموارد المالية المتاحة للبلدان النامية، والتي لا تكاد تكفي حتى للمشاريع التنموية التي تطمح إلى تحقيقها .

ومنذ انعقاد مؤتمر البيئة بالبرازيل في منتصف عام 1992، والذي تم خلاله أقرار بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي، أصبحت جميع بلدان العالم ملزمة بحماية البيئة وملزمة باتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك في حدود إمكانياتها المادية مع مراعاة تطلعات البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تلك التطلعات